

بحث بعنوان

اليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة
رؤية مصر ٢٠٣٠م
دراسة مطبقة على القيادات النسائية بمحافظة الفيوم

إعداد

د/ أحمد عبد الحميد سليم عبد الغنى
أستاذ مساعد بقسم التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الفيوم

أولاً: مدخل إلى مشكلة الدراسة:

اصبحت الحماية الاجتماعية الان حقاً للمواطنين على الدولة ومن ثم فعلى الدولة ان تتبنى سياسات اجتماعية جيدة وفعالة تكفل مواجهة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي وتشجع منظمات المجتمع المدني على دعم نظام حماية اجتماعية عادل وكافي لكل المواطنين يحفظ لهم الحياة الكريمة ويساعدهم في الحصول على حقوقهم ولا يتركهم لقوانين اقتصاد السوق الحر التي تتعارض مع برامج الحماية الاجتماعية (١) .

كما ان الحماية الاجتماعية تساعد على دفع عجلة التنمية بما يؤدي الى بناء مجتمعات تسودها العدالة الاجتماعية والاستقرار وتتوافر لها مقومات الاستدامة حيث تعمل الحماية الاجتماعية على تكوين الاطر المؤسسية اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان السياسات العامة للدولة ، مما يؤدي الى التخفيف من الفقر والاقصاء الاجتماعي بالإضافة الى ان برامج الحماية الاجتماعية تستهدف تأهيل العنصر البشري مما يودي الى تحقيق التنمية المستدامة(٢)

وتمثل برامج الحماية الاجتماعية ضرورة تنموية ملحة في المجتمع المصري باعتبارها من اهم القضايا التي نوجهها في الوقت الراهن خاصة بعد تنفيذ اجراءات برنامج الاصلاح الاقتصادي وما يتبعها من اجراءات قاسية من الرفع التدريجي للدعم المقدم للمواطنين ، بالإضافة الى تحرير سعر العملة المصرية مما ادى الى زيادة الاسعار والتضخم (٣). عبد الرحمن على ص ١٠٨ حيث تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي حزمة من السياسات والمشروعات التي تهدف الى النمو الاقتصادي وخفض الدعم بشكل ملحوظ واتباع منهج جديد للحماية الاجتماعية يتضمن اصلاح شبكة الامان الاجتماعي واصلاح برنامج الدعم النقدي بما يسمح بتوفير شبكة حماية اجتماعية اكثر كفاءة وفاعلية .

وفى فبراير ٢٠١٦م طرحت مصر استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م وقدمت الاستراتيجية الى البرلمان وتم اعتماده في ابريل ٢٠١٦م ووضعت الحكومة الخطة التنفيذية للسنة الاولى من الاستراتيجية للعام المالي ٢٠١٦م/٢٠١٧م ، وفى هذا الاطار تم اعلان عام ٢٠١٧ عاما للمرأة اطلق المجلس القومي للمرأة استراتيجية المرأة المصرية ٢٠٣٠م المنبثقة من اجندة التنمية المستدامة والتي تسعى الى التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والحماية المجتمعية كما راعت الاستراتيجية تغطية اهداف التنمية المستدامة و بذل المزيد من الجهود من اجل تمكين المرأة والاهتمام بقضاياها وقرار العديد من التشريعات للحفاظ على حقوقها وتوفير الحماية الاجتماعية للسيدات الاكثر احتياجا".

وبمراجعة الدراسات والبحوث السابقة للتعرف على أهم الليات الحماية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحماية المجتمعية للمرأة ، بالإضافة الى تحديد أهم المقترحات التي قد تزيد من فاعلية برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م كان من أهم هذه الدراسات - في حدود اطلاع الباحث- ما يلي:

دراسة (كارميلو ميسا لاجو ٢٠٠٨م)^(٤) والتي هدفت الى عرض تجربة تشيلي في مجال الحماية الاجتماعية ووضحت الدراسة ان تشيلي قامت بتطبيق مجموعة من الاجراءات التي هدفت الى اصلاح نظام الرعاية الصحية والمعاشات والمساعدات الاجتماعية من خلال الحوار المجتمعي ، واوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في زيادة الرعاية الصحية والعمل على الوصول الى المستفيدين المستحقين للحماية الاجتماعية ، كما اوصت بضرورة التخطيط لإدراج العاملين في القطاع الخاص في برامج الحماية الاجتماعية واتخاذ الاجراءات التي تحقق تغطية قانونية الزامية لهم ، كما اوصت الدراسة بضرورة التوسع في برامج الحماية الاجتماعية لكل من يحتاج اليه وتحسين النظام العام بما يحقق العدالة والانصاف والتضامن الاجتماعي .

دراسة (اسامة على السيد احمد ٢٠١١م)^(٥) والتي حاولت التعرف على صور الحماية الاجتماعية في مصر واهمية وجود سياسة اجتماعية متكاملة تؤدي الى اتساع نطاق تطبيق الحماية الاجتماعية ، وتوصلت الدراسة الى ان الدستور المصري يشمل العديد من المواد التي تحتوى على برامج الحماية الاجتماعية ووجود العديد من الصور الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للحماية الاجتماعية في مصر ، واكدت الدراسة على اهمية وجود سياسة اجتماعية متكاملة تسعى الى تكامل اطر الحماية الاجتماعية في مصر .

دراسة (هدى سالم على ٢٠١٢)^(٦) والتي أكدت على ضرورة زيادة الاهتمام بشبكة الحماية الاجتماعية كونها جزا أساسي من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول ، كما اوصت الدراسة بضرورة زيادة الاسر المشمولة بالحماية الاجتماعية وتوجيه هذه الزيادة الى الفئات الضعيفة وضرورة ربط اعانات شبكة الحماية الاجتماعية بالتضخم في الاسعار ومتوسط انفاق الفرد ومراعاة الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، كما اوصت الدراسة بضرورة اجراء تحديثات مستمرة على المسوح الاجتماعية وتبسيط الاجراءات الحكومية حتى يتمكن الفقراء من الوصول الى اعانات الحماية الاجتماعية وخاصة في المناطق الريفية ، كما اوصت الدراسة بضرورة وضع خارطة للفقر والحالة الاقتصادية حسب المحافظات وحسب البيئة الحضرية والريفية واعتمادها كأساس في تقديرات الاسر المشمولة بإعانات شبكة الحماية الاجتماعية.

دراسة (دراسة الامم المتحدة ٢٠١٢ م^(٧)) والتي هدفت الى تحديد المعوقات التي تحول دون تحويل مكاسب المرأة في التعليم الى مكاسب حقيقية في القوى العاملة واكدت الدراسة على انه بالرغم من المكاسب التي حققتها المرأة في مجال التعليم الا ان هذا لم ينعكس على فرص المرأة في سوق العمل ومساهمتها في النشاط الاقتصادي لوجود بعض القوانين التي تعوق المشاركة الاقتصادية للمرأة ، واوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات اقتصادية وتعليمية تراعى احتياجات وحقوق المرأة وضرورة دعم الجهود الراهنة التي تهدف الى تعزيز وتمكين المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

دراسة (الامم المتحدة ٢٠١٣ م^(٨)) والتي هدفت الى عرض جهود المؤسسات الوطنية للنهوض بالمرأة في مجال النوع الاجتماعي في خاصة المؤسسات الحكومية واكدت الدراسة على ان الاليات الوطنية واجهت العديد من الصعوبات والتحديات من اهمها قلة الوعي بمفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي لدى المسؤولين وضعف الخبرات والكفاءات واوصت الدراسة بضرورة تعزيز الدعم السياسي والتواصل المنظم مع الجهات الحكومية والمتواصل والمنتظم مع الجهات الحكومية وضرورة تقييم برامج بناء القدرات بهدف جعلها اكثر قدرة على ادماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والقيادية ، كما اوصت الدراسة الى ضرورة توفير الموارد المادية والبشرية الضرورية الى تعميم مفاهيم النوع الاجتماعي واحتياجات المرأة في جميع مراحل التخطيط للخدمات الاجتماعية .

دراسة (الامم المتحدة ٢٠١٣ م^(٩)) والتي هدفت الى توصيف دور المرأة العربية ومشاركتها في العمل السياسي اكدت على دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي واكدت على أهمية دور لجان الأحياء السكنية كأحدي وسائل المشاركة المجتمعية، واكدت الدراسة إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي نحو المشاركة المجتمعية وأن السكان يتفهمون طبيعة الأنشطة التي تقوم بها لجان الأحياء السكنية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي.

دراسة (دراسة رشاد احمد عبد اللطيف ٢٠١٤ م^(١٠)) والتي هدفت إلى التعرف على واقع مقومات الحماية الاجتماعية في الوطن العربي ، واوصت الدراسة بضرورة تامين شبكة الحماية الاجتماعية لمواجهة المشكلات المترتبة على الفقر والمرض والجهل وقضايا الاستبعاد والتهميش الاجتماعي ، كما اوصت بضرورة تأسيس اليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية ومراقبة تأثيرها على الفقراء كما اوصت الدراسة بضرورة اصدار اتفاقية عمل عربي بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في المنظمات غير الحكومية والاستفادة من المدخل الوقائي ومدخل التدخل المبكر كأساس لبرامج الحماية الاجتماعية بالوطن العربي.

دراسة (منى الحديدى ٢٠١٥) ^(١١) والتي حاولت التعرف على سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية الخاصة بالأسر الفقيرة في مصر والتي تضم نظم الضمان الاجتماعي وشبكات الامان الاجتماعي والتعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه برامج الحماية الاجتماعية في سعيها لمكافحة الفقر وتأمين العجز والشيخوخة والتهميش الاجتماعي و قدمت الدراسة رؤية مستقبلية لتدعيم برامج الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والمهمشة بهدف تمكين الاسر الفقيرة من مواجهة الفقر والبطالة والارتقاء بكافة الخدمات الاجتماعية .

دراسة (سيده مهناز حسن ٢٠١٥ م) ^(١٢) هدفت الدراسة الى عرض برامج الحماية الاجتماعية في باكستان وتحديد اهم التحديات التي تواجه هذه البرامج حاليا والمتوقع ان تواجهها في المستقبل القريب والتي تحد من وصول فوائد هذه البرامج الى الفئات المستفيدة منها ، واكدت الدراسة على ان برامج الحماية الاجتماعية يتضمن شبكات الامان الاجتماعي وبرامج الضمان الاجتماعي لحماية الفئات الفقيرة والمهمشة ، واكدت الدراسة على وجود العديد من المعوقات والتي منها عدم التخطيط لبرامج الحماية الاجتماعية في الوقت المناسب مما يؤدي الى عدم وصول الخدمات لى المستفيدين منها عند الحاجة اليها.

دراسة (كواكب صالح حميد البيرماني ٢٠١٦ م) ^(١٣) والتي هدفت الى التعرف على التحديات التي تواجه عمل شبكة الحماية الاجتماعية ، واكدت الدراسة على اهمية شبكة الحماية الاجتماعية في احداث تنمية بشرية حقيقية ، واوصت الدراسة بضرورة توفير برامج اساسية للحماية الاجتماعية تتضمن التدريب والتأهيل وتقديم المساعدات العينية من اجل اقامة المشروعات التنموية الصغيرة وتوسيع وتحسين الخدمات خاصة للشرائح السكانية الفقيرة ومراجعة نوعية التعليم لتواجه متطلبات السوق ومكافحة البطالة والفقر وزيادة الانتاجية الاقتصادية ، كما اوصت الدراسة بضرورة تحديد معايير الفقر والتأثيرات الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي على الدخل الحقيقي لمختلف شرائح المجتمع .

دراسة (هناء محمد السيد عبد المجيد ٢٠١٦) ^(١٤) والتي هدفت الى تحديد اليات تمكين المنظمات غير الحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة بالمناطق العشوائية والتي تضمنت الحماية الاقتصادية والتعليمية والصحية والغذائية ، وتوصلت الدراسة الى ان اهم هذه الاليات يتمثل تطوير الخدمات الاجتماعية حتى تتناسب مع احتياجات الاسر الفقيرة وتوطيد العلاقة بين هذه الاسر ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالحماية الاجتماعية ، كما اوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين هذه المنظمات افقيا وراسيا والتقييم المستمر للخدمات المقدمة ومدى كفايتها كما وكيفا وتيسير اجراءات الحصول على هذه الخدمات لتكون في متناول مستحقيها .

دراسة (نرمين ابراهيم حلمى ٢٠١٦م) ^(١٥) والتي هدفت إلى وضع رؤية مستقبلية لأليات الجمعيات الاهلية في تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة اجتماعيا واقتصاديا ، وتوصلت الدراسة الى ان هذه الاليات تتضمن تشجيع الاسر الفقيرة على استثمار قدرتها وامكانياتها المتاحة وزيادة مشاركة الاسر الفقيرة في ادارة المشروعات بالإضافة الى التسويق والتمويل للمشروعات الانتاجية الصغيرة ، واوصت الدراسة بضرورة رسم خطط مشتركة للجمعيات الاهلية للتخفيف من الفقر والتنسيق بين هذه الجمعيات للتعرف على احتياجات الفقراء وتوفير خطط لبرامج التأهيل والتدريب الهادفة الى تأهيل الفقراء وانشاء لجان للزكاة كاليه لتوفير الدعم الاقتصادي .

دراسة (دراسة الامم المتحدة ٢٠١٧م) ^(١٦) والتي حاولت مساعدة الدول العربية في توسيع نطاق جهودها الرامية الى الوفاء بتحقيق اهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ،واكدت الدراسة على وجود نقص كبير في وجود المرأة في المستويات الادارية العليا في السلم الوظيفي والمجالس المحلية ، كما اكدت الدراسة على ان التمثيل السياسي للمرأة يواجه العديد من المعوقات الثقافية والاجتماعية والقانونية ، واوصت الدراسة بضرورة مراجعة واصلاح المناهج التعليمية لتشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتوفير الموارد التي تيسر مشاركة المرأة في الحياة العامة ، والتأكيد على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تعود من تمثيل المرأة في الحياة العامة ، كما اوصت الدراسة بضرورة دعم مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني .

ثانياً: مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق يتضح ان الواقع المصري يشير الى محاولات جادة الى توسيع شبكة الحماية الاجتماعية للمرأة ، وهذا يستوجب البحث عن اليات جديدة يمكن ان تسد الثغرات بما يسمح بتكامل الادوار بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وتعزيز هذه الجهود لتأسيس نظام حماية اجتماعية فعال للمرأة المصرية ، و الدراسة الراهنة لتحاول تحديد أهم اليات الحماية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحماية المجتمعية للمرأة ، بالإضافة الى تحديد أهم المقترحات التي قد تزيد من فاعلية برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الراهنة تحقيق الأهداف التالية:

- ١- تحديد أهم اليات الحماية الاقتصادية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.
- ٢- تحديد أهم اليات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.
- ٣- تحديد أهم اليات الحماية السياسية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م .
- ٤- تحديد أهم اليات حماية المرأة من العنف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

٥- تحديد أهم المقترحات التي قد تزيد من فاعلية برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ١- ما أهم اليات الحماية الاقتصادية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م ؟
- ٢- ما أهم اليات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م ؟
- ٣- ما أهم اليات الحماية السياسية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م ؟
- ٤- ما أهم اليات حماية المرأة من العنف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م ؟
- ٦- ما أهم المقترحات لزيادة فاعلية برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م ؟

خامساً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الراهنة في انه على الرغم من التطور الملحوظ في برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في المجتمع المصري في زيادة فرص التعليم وتمثيل المرأة في البرلمان الا انه لايزال هناك العديد من المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة بشكل فعال في التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، الامر الذي يتطلب منا البحث عن اليات جديدة تستهدف تفعيل برامج الحماية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحماية المرأة من العنف حتى تؤتى هذه البرامج ثمارها ، وهذا ما تحاول الدراسة الراهنة القيام به.

سادساً: الاطار النظري للدراسة:

١- مفهوم الحماية الاجتماعية : يمكن تعريف مفهوم الحماية الاجتماعية من خلال اتجاهين رئيسيين هما: (١٧)

١- الاتجاه الليبرالي : والذي يتبنى فكرة عدم التدخل وتقليص مسئولية الدولة في اشباع الحاجات الاجتماعية الا في وقت المخاطر والازمات ويتبنى هذا الاتجاه المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية حيث تعرف وحدة الحماية الاجتماعية بالبنك الدولي الحماية الاجتماعية بانها مجموعة واسعة من السياسات التي تهدف الى تحسين ادارة المخاطر وبالتالي فالهدف منها العمل على الحد من الضعف من خلال تحسين الادوات المتاحة لإدارة المخاطر ومساعدة الفقراء. وعلى نفس السياق يعرف بنك التنمية الآسيوي الحماية الاجتماعية بانها مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف الى تخفيض الفقر والضعف من خلال تعزيز اسواق العمل وتقليل

تعرض الناس للمخاطر وتعزيز قدرتهم على حماية انفسهم ضد مخاطر فقدان او انقطاع الدخل .

٢- **الاتجاه المحافظ** : والذي يؤكد على مفهوم الحق في الرعاية الاجتماعية ومبدأ العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية باعتبارها نسق او نظام من البرامج والخدمات التي تستهدف تلبية الحاجات وتقديم المساعدات للفئات الفقيرة ويتبنى هذا الاتجاه الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية حيث ترى منظمة العمل الدولية ان مفهوم الحماية الاجتماعية يترادف مع مفهوم الضمان الاجتماعي وتسعى الى حث الحكومات والمنظمات الاهلية على اعتبار ان برامج الحماية الاجتماعية حقا وليس خدمة من خلال دعوة الحكومات الى تعديل التشريعات التي تؤكد على هذا الحق والعمل على سد الفجوات في الحماية الاجتماعية ومد شمولها ليغطي جميع فئات السكان .وتعرف الامم المتحدة الحماية الاجتماعية بانها النسق المنظم من الهيئات والمؤسسات والبرامج التي تهدف الى دعم وتحسين الظروف الاقتصادية او الصحية او القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان وفى هذا الاطار يعرف مكتب العمل الدولي الحماية الاجتماعية بانها مجموعة من المؤسسات والتدابير والحقوق والالتزامات التي تهدف الى ضمان الوصول الى الخدمات الصحية والاجتماعية وتوفير امن الدخل للمساعدة على مواجهة مخاطر الحياة .^(١٨)

ملاحح برامج الحماية الاجتماعية في مصر (نظرة تاريخية) :

تبنت مصر في العقود الاخيرة استراتيجيات تنموية اشرت على نظم وبرامج واليات الحماية الاجتماعية والفئات المستفيدة منها والقوى الاجتماعية المشاركة فيها بل والمؤسسات التي تقدمها ويمكن عرض ذلك باختصار كما يلي : ^(١٩)

- في الفترة من ١٩٥٢م وحتى ١٩٧٠م قامت الدولة بدور الفاعل الرئيسي في مجالات الحماية الاجتماعية والعمل الاجتماعي حيث تحملت عبء تقديم الخدمات الاجتماعية وتبنت سياسات تستهدف توزيع الدخل وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وكفالة تشغيل الخريجين والتوسع في الدعم السلعي وتوفير المعاشات والتأمينات والمساعدات وتمكين وحماية الفئات الفقيرة .
- بحلول عام ١٩٧٤م حدث تحول في استراتيجيات التنمية حيث بدأت مصر في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي مع التوسع في الدعم السلع واستمرار الدولة في الالتزام بمجانبة التعليم وضمان تشغيل الخريجين وحماية العمال والمرأة.

- وبحلول عام ١٩٩٦م بدأت سياسات الاصلاح الاقتصادي والتحول نحو التخصصية وسياسات التكيف الهيكلي وانشات الدولة الصندوق الاجتماعي للتنمية بهدف التخفيف من الاثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للتخصصية والتي تسارعت خطواتها في الفترة (من ٢٠٠٤م حتى ٢٠٠٦م) وصاحب ذلك انخفاض واضح في دعم الدولة لقطاع الخدمات الاجتماعية وتخلت الدولة عن الكثير من برامج الحماية الاجتماعية .
- عام ٢٠٠٠م تم انشاء المجلس القومي للمرأة بقرار جمهوري كألية وطنية تابعة لرئاسة الجمهورية تقوم باقتراح السياسات العامة والخطط والبرامج التي تستهدف النهوض بالمرأة في بهدف تمكينها من اداء دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي
- وفي عام ٢٠٠٣م ظهرت مشكلة التأمينات الاجتماعية نتيجة مبادلة الدولة ديون الحكومة لهيئة التأمينات الى اصول مملوكة للدولة واستثمار اموال التأمينات في البرصة حيث فقدت ما يقرب من ٥٠٠ مليون جنية وصدر قرار ضم وزارة التأمينات الى وزارة المالية وكانت النتيجة عدم القدرة على تحقيق اهداف نظم وبرامج التأمينات الاجتماعية وتراجع الاستثمار العام في قطاع الصحة والتعليم وغيرها من المجالات الاجتماعية .
- في ٢٠١٦م تبنت الدولة استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠م والتي اكدت على الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة وخاصة المرأة ومبدأ الشراكة المجتمعية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني كشركاء في تحقيق برامج الحماية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي .

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠م (الرؤية والمحاور):

تطلق الاستراتيجية من رؤية تركز على انه بحلول عام ٢٠٣٠م تصبح المرأة المصرية فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها التي كفلها الدستور وبحقق لها حماية كاملة ويكفل لها - دون تمييز - الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها ، ومن ثم القيام بدورها في اعلاء شان الوطن وتؤكد الاستراتيجية على التزام مصر بحقوق المرأة وفقا لما اقرته المواثيق الوطنية والدستور المصري ٢٠١٤م والاتفاقيات والمواثيق والاعلانات الدولية وتسعى الاستراتيجية الى الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمرأة المصرية الفقيرة والمسننة والمعاقاة باعتبارهن الفئات الاولى بالرعاية وفي سبيل ذلك تركز الاستراتيجية على تحقيق ما يلي : (٢٠)

- ١- التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية لتوسيع خيارات العمل امامها وتحقيق تكافؤ الفرص في التوظيف في كافة القطاعات الاقتصادية وتهيئة الفرص لضمان مشاركة اجتماعية

اكبر للمرأة ومنع الممارسات التي تركز التمييز ضد المرأة سواء في المجال العام او داخل الاسرة .

٢- **التمكين الاجتماعي للمرأة** من خلال مساعدة النساء على الحصول على حقوقهن في المجالات المختلفة وتوفير فرص التعليم والصحة وكذلك مساندة المرأة التي تعيش في ظروف صعبة بما في ذلك المرأة المسنة والمعاقة وتمكين الشباب وزيادة مشاركتهم الاجتماعية .

٣- **التمكين السياسي للمرأة وتعزيز ادوارها القيادية** من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة اشكالها ، بما في ذلك التمثيل النيابي على المستويين الوطني والمحلي ومنع التمييز ضد المرأة في المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية

٤- **حماية المرأة** من خلال القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين المشاركة الفاعلة في كافة المجالات ، بما في ذلك كافة اشكال العنف ضد المرأة وحمايتها من الافكار السيئة التي قد تؤثر بالسلب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية

سابعاً: نوع الدراسة والمنهج المستخدم : تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية حيث تحاول وصف وتحليل استجابات القيادات النسائية بمحافظة الفيوم حول اهم آليات الحماية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وآليات حماية المرأة من العنف ومقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة وذلك في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م

ثامناً: أدوات الدراسة: مقياس اليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م وتضمن هذا المقياس البيانات الأولية والتي تشمل الاسم والسن والمؤهل وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل وعضوية المؤسسات الاجتماعية ، كما تم تحديد مجموعة من الأبعاد الرئيسية والفرعية تدور حول اليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م ، البعد الأول: آليات الحماية الاقتصادية للمرأة، البعد الثاني: آليات الحماية الاجتماعية للمرأة، البعد الثالث: آليات الحماية السياسية للمرأة، البعد الرابع : آليات حماية المرأة من العنف ، البعد الخامس: مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

حيث بلغ المجموع الكلي لعبارات المقياس (٧٠) عبارة موزعة على أبعاد المقياس كما يلي: البعد الأول (١٩) عبارة، البعد الثاني (١٨) عبارة، البعد الثالث (١٣) عبارة، البعد الرابع (١١) عبارة، البعد الخامس (٩) عبارة، البعد السادس (١٤) عبارة وهكذا تم إعداد المقياس في صورته الأولية تمهيداً لخضوعه لإجراءات الصدق والثبات عليه، وقد تم الاعتماد على مفتاح التصحيح: (ضروري جداً = ٣)، (ضروري إلى حد ما = ٢)، (غير ضروري الآن = ١).

أولاً: خطوات إعداد أداة الدراسة : في سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها تم إعداد أداة الدراسة الميدانية، وقد مرت إعداد هذه الأداة بالمرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى: إعداد أدوات الدراسة: قد استعان الباحث في إعداد الاستبانة بما استخلصه من الإطار النظري للدراسة ومجموعة من الدراسات والبحوث التي عالجت برامج الحماية الاجتماعية للمرأة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠م

المرحلة الثانية: تحكيم أداة الدراسة وإجراء التعديلات المطلوبة حيث قام الباحث بعرض أداة الدراسة على السادة المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية للوقوف على مدى مناسبة كل مفردة من مفردات الأداة لتحقيق هدف الدراسة

ثانياً: ثبات وصدق أداة الدراسة: لقياس ثبات أداة الدراسة قام باستخدام التحليل الإحصائي لمفردات الأداة، وذلك لقياس مدى ثباتها، وذلك باستخدام برنامج **SPSS** ، وذلك من خلال استخدام طريقة ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية. وقد حرص الباحث على استخدام أكثر من طريقة لضمان قياس ثبات المقياس، حيث قام الباحث بإدخال الدرجات الخام لكل عبارة من عبارات المقياس على برنامج **SPSS**، وتم تجزئة عبارات المقياس إلى نصفين متكافئين - زوجية، وفردية - وقد حصل الباحث على معامل الثبات بين نصفي المقياس وتم معالجة معامل الثبات بمعامل **Guttman** وجاءت النتائج كما يلي.

جدول رقم (١) ثبات مقياس آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية ٢٠٣٠م

المحور	معامل الفا كرونباخ	طريقة التجزئة النصفية (معامل جيتمان)
آليات الحماية الاقتصادية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م،	٠.٨٣١	٠.٧٥٦
آليات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م،	٠.٦٨٩	٠.٦٣٣
آليات الحماية السياسية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م،	٠.٨١٣	٠.٦٥٣
آليات حماية المرأة من العنف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م،	٠.٦٨٩	٠.٦٠٢
مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.	٠.٨٨١	٠.٨٢٩
الكل	٠.٨٩٩	٠.٧٩٤

من الجدول السابق يُلاحظ أن ثبات مقياس آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية كبير حيث تراوح ما بين (٠.٦٠٢) و (٠.٨٩٩) وذلك في كل المحاور والمقياس ككل وهذا ينم على معامل ثبات كبير للمقياس.

٢- صدق أداة الدراسة: وقد اعتمد الباحث على صدق المحكمين (الصدق الظاهري)، وكذلك الصدق الذاتي (الإحصائي) وصدق الاتساق الداخلي لمعرفة صدق المقياس.

(أ) الصدق الظاهري (صدق المحكمين) : وهو ما قام به الباحث بعرض عبارات المقياس على المحكمين لمعرفة مدى صدقه في قياس ما وضع له ، حيث أوضح الباحث فيه مدى مناسبة المقياس لتحقيق هدف الدراسة في قياس آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. (الصدق المنطقي - صدق المضمون)، ومدى ملائمة المقياس للعينة الموجهة إليها، ومدى سلامة الصياغة اللغوية والعلمية لكل عبارة من عبارات المقياس (الصدق الظاهري). ثم قام الباحث بإجراء التعديلات للعبارات في ضوء مقترحاتهم تمهيداً لإعداد المقياس في صورته النهائية ؛ وذلك بعد تعديل البنود التي تحتاج إلى إعادة صياغة ، وحذف العبارات غير مناسبة ، وإضافة عبارات أخرى يمكن الاستفادة منها.

(ب) الصدق الإحصائي : ويشمل الصدق الذاتي ، " ويحسب الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات . " ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي: وحيث إن معامل الثبات للمقياس = $\sqrt{0.899} = 0.948$ أي أن الصدق بنسبة عالية .

جدول (٢) الصدق الإحصائي لمقياس آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

المحور	معامل الفا كرونباخ	الصدق الإحصائي
آليات الحماية الاقتصادية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠،	٠.٨٣١	٠.٩١٢
آليات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠،	٠.٦٨٩	٠.٨٣٠
آليات الحماية السياسية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠،	٠.٨١٣	٠.٩٠٢
آليات حماية المرأة من العنف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠،	٠.٦٨٩	٠.٨٣٠
مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.	٠.٨٨١	٠.٩٣٩
الكل	0.899	٠.٩٤٨

من الجدول السابق يُلاحظ أن الصدق الاحصائي لمقياس آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، كبير حيث تراوح ما بين (٠.٨٣٠) و (٠.٩٨٤) وهذا ينم على صدق كبير للمقياس.

ج (صدق الاتساق الداخلي للمقياس تم اجراء الاتساق الداخلي للمقياس كخطوة من خطوات التأكد من مدى ارتباط مكونات المقياس بعضها البعض، وذلك من خلال تحديد مدى ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للمقياس، ودرجة كل بعد من أبعاد المقياس بالدرجة الكلية للمقياس، وذلك على النحو التالي:

جدول (٣) ارتباط كل مفردة بالدرجة الكلية لمقياس آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر

٢٠٣٠

المفردة	معامل الارتباط	المفردة	معامل الارتباط	المفردة	معامل الارتباط	المفردة	معامل الارتباط
1	.482**	19	.622**	37	.752**	55	.235*
2	.702**	20	.378**	38	.551**	56	.247*
3	.473**	21	.551**	39	.505**	57	.219*
4	.702**	22	.591**	40	.534**	58	.323**
5	.453**	23	.329**	41	.453**	59	.702**
6	.403**	24	.247*	42	.252*	60	.317**
7	.237*	25	.219*	43	.266**	61	.237*
8	.465**	26	.323**	44	.479**	62	.630**
9	.460**	27	.538**	45	.203*	63	.644**
10	.643**	28	.762**	46	.626**	64	.582**
11	.454**	29	.636**	47	.566**	65	.587**
12	.316**	30	.500**	48	.708**	66	.237*
13	.702**	31	.582**	49	.702**	67	.242*
14	.642**	32	.697**	50	.744**	68	.312**
15	.453**	33	.517**	51	.453**	69	.533**
16	.463**	34	.662**	52	.403**	70	.555**
17	.609**	35	.749**	53	.237*		
18	.466**	36	.593**	54	.465**		

** تعني معاملات الارتباط دالة عند مستوى ٠.٠١، * تعني معاملات الارتباط دالة عند مستوى ٠.٠٥

ويظهر الجدول السابق أن معاملات ارتباط كل مفردة من مفردات المقياس بالدرجة الكلية للمقياس جميعها دالة عند مستوى (٠.٠١)، ما عدا المفردات (٢٤، ٢٥، ٤٢، ٤٥، ٥٣، ٥٥، ٥٦،

٥٧، ٦١، ٦٦، ٦٧) حيث جاء الارتباط دالة عند مستوى (٠.٠٥)، مما يعني ارتباط قوي بين كل مفردة والدرجة الكلية للمقياس، وقد تم حساب معامل الارتباط بين كل بعد من أبعاد المقياس بالدرجة الكلية للمقياس كما يلي:

جدول (٤) معامل الارتباط بين مكونات المقياس والدرجة الكلية للمقياس

الأبعاد	آليات الحماية الاقتصادية للمرأة	آليات الحماية الاجتماعية للمرأة	آليات الحماية السياسية للمرأة	آليات حماية المرأة من العنف	مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة	الكل
آليات الحماية الاقتصادية للمرأة	1	.٦٦٤**	.٦٨١**	.٦٢٤**	.٧٤٦**	.٨٦٥**
آليات الحماية الاجتماعية للمرأة	.٦٦٤**	1	.٦٨٤**	.٧٤٩**	.690**	.٨٨٦**
آليات الحماية السياسية للمرأة	.٦٨١**	.٦٨٤**	1	.777**	.821**	.٧٦٨**
آليات حماية المرأة من العنف	.٦٢٤**	.٧٤٩**	.777**	1	.751**	.٨٣٨**
مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة	.٧٤٦**	.690**	.821**	.751**	1	.٦٧٧**
الكل	.٨٦٥**	.٨٨٦**	.٨٦٨**	.٨٣٨**	.٦٢٧**	1

** تعني معاملات الارتباط دالة عند مستوى ٠.٠٠١، * تعني معاملات الارتباط دالة عند مستوى ٠.٠٥

من الجدول السابق يُلاحظ أن معاملات الارتباط بين مكونات المقياس دالة جميعها على مستوى (٠.٠١) مما يدل على قوة تماسك المقياس واعتمادية تطبيقه.

سادسا : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

بعد أن تم تطبيق المقياس ، قام الباحث بتفريغ الإجابات التي تم الحصول عليها في جداول إكسيل أعدت لهذا الغرض ، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في معالجة البيانات :

(١) حساب تقدير تكرارات استجابات أفراد العينة لكل بند من بنود المقياس، وتحويلها إلى الدرجات المقابلة، وقد افترض الباحث الدرجات المقابلة لكل بديل من البدائل كما يلي: (ضروري جداً = ٣)، (ضروري إلى حد ما = ٢)، (غير ضروري الآن = ١).

(٢) تم استخدام برنامج SPSS للمعالجة الإحصائية؛ حيث استخدمت الأساليب الإحصائية التالية : ألفا كرونباخ لحساب و طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس ، ومعامل الارتباط بيرسون لدراسة الاتساق الداخلي للمقياس، ومعامل الالتواء والتفطح لقياس التوزيع

الاعتدالي لاستجابات عينة الدراسة وتحليل التباين لدراسة الفروق بين استجابات العينة على المقياس.

عاشراً: مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: محافظة الفيوم

ب-المجال البشري: المسح الاجتماعي بالعينة العمدية للقيادات النسائية بالفيوم والتي تضمنت المجلس القومي للمرأة ، ومديرية التضامن الاجتماعي ، ومديرية التنظيم والادارة ، ومديرية الصحة ، ومديرية التربية والتعليم ، والقيادات النسائية بجامعة الفيوم و بلغ حجم العينة (٩٥) قيادة نسائية

ج-المجال الزمني: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة من يناير ٢٠١٩م حتى مايو ٢٠١٩م.

عرض وتحليل بيانات الدراسة:

جدول رقم (٥) يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث النوع، والفئة العمرية وعدد سنوات الخبرة، والحالة التعليمية، وعدد سنوات الخبرة ن = ٩٥

المتغيرات	الاستجابة	ك	%
الفئة العمرية	أ	أقل من ٣٠ سنة	14.74
	ب	من ٣٠-٤٠ سنة	20.00
	ج	من ٤٠-٥٠ سنة	35.79
	د	٥٠ سنة فأكثر	29.47
		المجموع	٩٥
الحالة التعليمية	أ	دبلوم متوسط .	17.89
	ب	دبلوم فوق المتوسط	5.26
	ج	تعليم جامعي	56.84
		دراسات عليا	20
		المجموع	٩٥
عدد سنوات الخبرة	أ	أقل من ٥ سنوات .	12.63
	ب	من ٥ - ١٠ سنوات .	10.53
	ج	من ١٠ - ١٥ سنوات .	21.05
	د	من ١٥ سنة فأكثر.	55.79
		المجموع	٩٥

تشير بيانات الجدول السابق جدول رقم (١) إلى أن عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً من حيث النوع والفئة العمرية، ومستوي التعليم وعدد سنوات الخبرة في مجال عدد سنوات الخبرة وعلى النحو التالي:

- ١- من حيث الفئة العمرية: حيث تشير بيانات الدراسة أن الفئة العمرية (من ٤٠-٥٠ سنة) هي الفئة الأعلى بين الفئات العمرية حيث بلغ عددها (٣٨) مفردة بنسبة (٣٥.٧٩%) ثم تأتي الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر) في الترتيب الثاني حيث يبلغ عددها (٢٨) مفردة بنسبة (29.47%)،
- ٢- من حيث الحالة التعليمية: تشير بيانات الدراسة إلى ارتفاع نسبة الحاصلين على تعليم جامعي حيث بلغ عددهم (٥٤) مفردة بنسبة (56.84%)، ثم يلي ذلك الحاصلين على دراسات عليا حيث بلغ عددهم (١٩) مفردة بنسبة (20%)
- ٣- عدد سنوات الخبرة: حيث تشير بيانات الدراسة أن الفئة (من ١٥ سنة فأكثر) هي الفئة الأعلى بين فئات الخبرة حيث بلغ عددها (٥٣) مفردة بنسبة (55.79%) ثم تأتي الفئة (من ٥ الى ١٠ سنوات) في الترتيب الثاني حيث يبلغ عددها (٢٠) مفردة بنسبة (21.0%) من عينة الدراسة.

المحور الثاني : نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها .

أولاً: آليات الحماية الاقتصادية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

جدول (٦) نتائج اجمالي عينة الدراسة عن آليات الحماية الاقتصادية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م

م	رقم العبارة	غير ضروري الآن		ضروري الى حد ما		ضروري جداً		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى دلالة كاي تربيع	الترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك					
١	توفير برامج تدريبية لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل .	5	5.263	18	18.947	72	75.789	2.705	0.563	0.902	0.01	14
٢	ضمان بيئة عمل آمنة للمرأة خاصة في القطاع الخاص .	4	4.211	9	9.474	82	86.316	2.821	0.483	0.940	0.01	8
٣	تشجيع اقامة المشروعات التنموية كثيفة العمالة النسائية .	3	3.158	18	18.947	74	77.895	2.747	0.505	0.916	0.01	12
٤	ضمان التزام القطاع الخاص بالأجر العادل للمرأة .	0	0	9	9.474	86	90.526	2.905	0.294	0.968	0.01	2
٥	تأهيل المرأة المعيلة لمساعدتها للحصول على دخل مستمر.	0	0	14	14.737	81	85.263	2.853	0.356	0.951	0.01	5
٦	تطوير التعليم الفني بما يناسب احتياجات وقدرات المرأة .	0	0	22	23.158	73	76.842	2.768	0.424	0.923	0.01	10
٧	فتح مجالات عمل جديدة تناسب قدرات المرأة .	0	0	12	12.632	83	87.368	2.874	0.334	0.958	0.01	4
٨	نشر برامج ريادة الاعمال بين النساء .	3	3.158	34	35.789	58	61.053	2.579	0.557	0.860	0.01	15
٩	تشجيع اقامة مشروعات تملكها وتديرها المرأة .	3	3.158	16	16.842	76	80.000	2.768	0.494	0.923	0.01	10
١٠	ضمان عدالة علاقات العمل التي تشمل التدريب والاجر .	2	2.105	23	24.211	70	73.684	2.716	0.498	0.905	0.01	13
١١	تفعيل التشريعات والقوانين التي تضمن حماية المرأة العاملة .	1	1.053	5	5.263	89	93.684	2.926	0.300	0.975	0.01	1
١٢	بناء قدرات ومهارات المرأة في المناطق العشوائية .	0	0	17	17.895	78	82.105	2.821	0.385	0.940	0.01	8
١٣	حماية عاملات المنازل بما يضمن حقوقهم.	0	0	9	9.474	86	90.526	2.905	0.294	0.968	0.01	2
١٤	توفير برامج تنموية تستهدف التخفيف من البطالة بين النساء .	4	4.211	37	38.947	54	56.842	2.526	0.581	0.842	0.01	16
١٥	دراسة المساهمة الاقتصادية غير مدفوعة الاجر داخل الاسرة .	14	14.737	21	22.105	60	63.158	2.484	0.742	0.828	0.01	19
١٦	توفير خدمات رعاية الاطفال (الرضاعة - الحضانه) للمرأة العاملة.	2	2.105	10	10.526	83	87.368	2.853	0.412	0.951	0.01	5
١٧	تنمية الوعي نحو ثقافة ترشيد الاستهلاك والادخار لدى المرأة .	3	3.158	39	41.053	53	55.789	2.526	0.562	0.842	0.01	16
١٨	المعمل على رفع انتاجية المرأة العاملة في النشاط الزراعي	11	11.579	25	26.316	59	62.105	2.505	0.698	0.835	0.01	18

م	رقم العبارة	غير ضروري الآن		ضروري إلى حد ما		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى دلالة كاي تربيع	الترتيب
		ك	%	ك	%					
١٩	ضمان تكافؤ الفرص في التوظيف والترقي.	2	2.105	11	11.579	82	86.316	0.947	0.01	7

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (٦) والذي يوضح اهم آليات الحماية الاقتصادية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً على النحو التالي:

- جاء في المرتبة الأولى العبارة رقم (١١) والتي تنص على " تفعيل التشريعات والقوانين التي تضمن حماية المرأة العاملة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٢٦) وانحراف معياري (٠.٣)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠١) وهذا يدل على تأكيد عينة الدراسة على ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات التي تضمن حماية المرأة العاملة، حتى تضمن المرأة حق الدفاع عن حقوقها.
- بينما جاء في المرتبة الثانية العبارة رقم (٤) والتي تنص على " ضمان التزام القطاع الخاص بالأجر العادل للمرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٠٥) وانحراف معياري (٠.٢٩٤)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠١) وهذا يدل على تأكيد عينة الدراسة على ضرورة التزام القطاع الخاص بتوفير الأجر العادل للمرأة العاملة ومن ثم ضمان حقوقها المادية.
- وجاء في المرتبة الثانية مكرر العبارة رقم (١٣) والتي تنص على " حمايةعاملات المنازل بما يضمن حقوقهم"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٠٥) وانحراف معياري (٠.٢٩٤)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠١) ويعزى هذا إلى أن عاملات المنازل ضمن العاملين في القطاع الخاص ومن ثم ضرورة ضمان حقوقهم المادية والمعنوية لذا جاءت العبارتين في نفس الترتيب.
- واحتلت العبارة رقم (٧) المرتبة الرابعة والتي تنص " فتح مجالات عمل جديدة تناسب قدرات المرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٧٤) وانحراف معياري (٠.٣٣٤)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠١)، وهذا يؤكد على أهمية فتح آفاق جديدة للعمل أمام المرأة تناسب قدراتها.

- وقد جاء في المرتبة الخامسة العبارة رقم (٥) والتي تنص على " فتح مجالات عمل جديدة تناسب قدرات المرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٥٣) وانحراف معياري (٠.٣٥٦)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١)، وهذا يؤكد على توفير دورات تأهيل للمرأة المعيلة لفتح آفاق جديدة أمامها للعمل والحصول على دخل مستمر.
- وجاء في المرتبة الخامسة مكرر العبارة رقم (١٦) والتي تنص على " توفير خدمات رعاية الأطفال (الرضاعة - الحضانة) للمرأة العاملة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٥٣) وانحراف معياري (٠.٤١٢)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١)، وهذا يدل على أهمية توفير خدمات رعاية الأطفال للمرأة العاملة لتمكينها من أداء مهام عملها بشكل مناسب.
- اما العبارة رقم (١٩) فقد احتلت المرتبة السابعة والتي تنص على " ضمان تكافؤ الفرص في التوظيف والترقي"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٤٢) وانحراف معياري (٠.٤٢١)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١)، وهذا يدل على أهمية توفير العدالة في توفير الفرص المتاحة والترقي.
- وجاء في المرتبة الثامنة العبارة رقم (٢) والتي تنص على " ضمان بيئة عمل آمنة للمرأة خاصة في القطاع الخاص"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٢١) وانحراف معياري (٠.٤٨٣)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١)، وهذا يعزى إلى أهمية توفير الأمن الوظيفي بالنسبة للمرأة.
- وجاء في المرتبة الثامنة مكرر العبارة رقم (١٢) والتي تنص على " بناء قدرات ومهارات المرأة في المناطق العشوائية"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٢١) وانحراف معياري (٠.٣٨٥)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١)، وهذا يعزى إلى قلة فرص العمل المتاحة للمرأة في المناطق العشوائية ومن ثم تحتاج المرأة إلى بناء قدرات ومهارات تتيح لها القدرة على توفير فرصة عمل مناسبة.

ثانياً: آليات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م.

جدول (٧) نتائج اجمالي عينة الدراسة عن آليات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م

م	العبارة	غير ضروري الآن		ضروري إلى حد ما		ضروري جداً		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	مستوى دلالة كاي تربيع	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%						
١	زيادة دعم خدمات الصحة الانجابية وخدمات تنظيم الأسرة .	0	0	19	20.000	76	80.000	2.800	0.402	0.933	ضروري جداً	0.01	7
٢	تعديل الاتجاهات نحو زيادة الانجاب وخاصة في الريف.	16	16.842	17	17.895	62	65.263	2.484	0.770	0.828	ضروري جداً	0.01	17
٣	توفير برامج تنموية لدعم المرأة المعاقة.	0	0.0	24	25.263	71	74.737	2.747	0.437	0.916	ضروري جداً	0.01	9
٤	مساندة المتفوقات والمهوبات علمياً رياضياً".	0	0	19	20.000	76	80.000	2.800	0.402	0.933	ضروري جداً	0.01	7
٥	الحد من زواج الاطفال وخاصة في الريف	2	2.105	4	4.211	89	93.684	2.916	0.347	0.972	ضروري جداً	0.01	1
٦	التوسع في انشاء مكاتب المساندة القانونية للمرأة .	0	0	33	34.737	61	64.211	2.958	3.049	0.874	ضروري جداً	0.01	13
٧	تشجيع اجراء الفحوص الطبية للمقبلين على الزواج	1	1.053	15	15.789	79	83.158	2.821	0.412	0.940	ضروري جداً	0.01	6
٨	توفير الحوافز الاجتماعية لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة .	9	9.474	29	30.526	57	60.000	2.505	0.666	0.835	ضروري جداً	0.01	16
٩	الاستفادة من طاقات المرأة في الاعمال التنموية والخيرية .	6	6.316	25	26.316	64	67.368	2.611	0.607	0.870	ضروري جداً	0.01	14
١٠	تبنى برامج تنموية للحد من مشكلات الغارمات.	2	2.105	25	26.316	68	71.579	2.695	0.507	0.898	ضروري جداً	0.01	10
١١	زيادة برامج الرعاية الصحية والاجتماعية للمرأة في السجون.	0	0	10	10.526	85	89.474	2.895	0.309	0.965	ضروري جداً	0.01	2
١٢	برامج توعية للمهات بالاكشاف المبكر للإعاقة.	0	0	11	11.579	84	88.421	2.884	0.322	0.961	ضروري جداً	0.01	3
١٣	دعم دور مكاتب الشكاوى التابع للجلس القومي للمرأة.	5	5.263	25	26.316	65	68.421	2.632	0.584	0.877	ضروري جداً	0.01	12
١٤	الحد من ظاهرة الاتجار بالنساء والاطفال .	2	2.105	9	9.474	84	88.421	2.863	0.402	0.954	ضروري جداً	0.01	4
١٥	تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية للمرأة المسنة .	6	6.316	4	4.211	85	89.474	2.832	0.519	0.944	ضروري جداً	0.01	5
١٦	مساندة الجمعيات الاهلية العاملة في مجال حماية المرأة.	6	6.316	18	18.947	71	74.737	2.684	0.588	0.895	ضروري جداً	0.01	11
١٧	زيادة دور الاحزاب السياسية في تقديم الخدمات الاجتماعية للمرأة .	16	16.842	22	23.158	57	60.000	2.432	0.767	0.811	ضروري جداً	0.01	18
١٨	دعم دور النقابات العمالية والمهنية في مجال حماية المرأة .	3	3.158	31	32.632	61	64.211	2.611	0.551	0.870	ضروري جداً	0.01	14

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (٧) والذي يوضح اهم آليات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً على النحو التالي:

- جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم (٥) والتي تنص على " الحد من زواج الأطفال وخاصة في الريف"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩١٦) وانحراف معياري (٠.٣٤٧)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- بينما جاءت في المرتبة الثانية رقم (١١) والتي تنص على " زيادة برامج الرعاية الصحية والاجتماعية للمرأة في السجون"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٩٥) وانحراف معياري (٠.٣٠٩)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة رقم (١٢) والتي تنص على "برامج توعية للأمهات بالاكشاف المبكر للإعاقة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٨٤) وانحراف معياري (٠.٣٢٢)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١) ويعزى هذا إلى أهمية الاكتشاف المبكر في معالجة الإعاقات المختلفة.
- واحتلت العبارة رقم (١٤) المرتبة الرابعة والتي تنص على " الحد من ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٦٣) وانحراف معياري (٠.٤٠٢)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وقد جاءت في المرتبة الخامسة العبارة رقم (١٥) والتي تنص على " تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية للمرأة المسنة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٣٢) وانحراف معياري (٠.٥١٩)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وجاءت في المرتبة السادسة العبارة البند رقم (٧) والتي تنص على " تشجيع إجراء الفحوص الطبية للمقبلين على الزواج"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٢١) وانحراف معياري (٠.٤١٢)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- اما العبارة رقم (٤) فقد احتلت المرتبة السابعة والتي تنص على " مساندة المنفوقات والموهوبات علمياً ورياضياً"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨) وانحراف معياري (٠.٤٠٢)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١)، وهذا يدل على أهمية تقديم الدعم المناسب للمتميزين في مختلف المجالات.

- وجاءت في المرتبة السابعة مكرر العبارة رقم (١) والتي تنص على " زيادة دعم خدمات الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨) وانحراف معياري (٠.٤٠٢)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠١)، وهذا يعزى إلى أهمية العمل على تنظيم الأسرة وتوفير الأساليب والطرق الداعمة لذلك من خدمات صحية وتوعوية.

- وجاءت في المرتبة التاسعة العبارة رقم (٣) والتي تنص على " توفير برامج تنمية لدعم المرأة المعاقة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٧٤٧) وانحراف معياري (٠.٤٣٧)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠١)، وهذا يعزى إلى قلة البرامج التنموية المقدمة للمرأة المعاقة ومن ثم ضرورة توفير برامج داعمة تساعد على تحقيقها حياة كريمة في المجتمع.

. ثالثاً: آليات الحماية السياسية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م.

جدول (٨) نتائج اجمالي عينة الدراسة عن آليات الحماية السياسية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م

رقم العبارة	العبارة	غير ضروري الآن		ضروري إلى حد ما		ضروري جداً		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	مستوى دلالة كاي تربيع	الترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك						
١	توفير ثقافة مجتمعية تقبل المشاركة السياسية للمرأة.	7.368	36	37.895	52	54.737	2.474	0.633	0.825	ضروري جداً	0.01	6	
٢	دعم المرأة للمشاركة في الانتخابات المحلية والقومية	4.211	35	36.842	56	58.947	2.547	0.579	0.849	ضروري جداً	0.01	5	
٣	مراجعة التشريعات و القوانين لدعم المشاركة السياسية للمرأة .	9.474	36	37.895	50	52.632	2.432	0.663	0.811	ضروري جداً	0.01	8	
٤	نشر الآراء الدينية المستنيرة حول المشاركة السياسية للمرأة.	13.684	14	14.737	68	71.579	2.579	0.723	0.860	ضروري جداً	0.01	4	
٥	ايراز النماذج الناجحة من النساء في مجال المشاركة المجتمعية .	2.105	15	15.789	78	82.105	2.800	0.452	0.933	ضروري جداً	0.01	3	
٦	اكتشاف وتأهيل القيادات الطبيعية من النساء.	0.000	10	10.526	85	89.474	2.895	0.309	0.965	ضروري جداً	0.01	1	
٧	تعزيز فرص تولى المرأة المناصب القيادية في الاجهزة التنفيذية.	0.000	17	17.895	78	82.105	2.821	0.385	0.940	ضروري جداً	0.01	2	
٨	زيادة تمثيل المرأة في مجلس النواب والمجالس المحلية .	15.789	23	24.211	56	58.947	2.642	2.143	0.804	ضروري جداً	0.01	9	
٩	تبنى نظام الكوتا لدعم مشاركة المرأة في الحياة	14.737	34	35.789	47	49.474	2.347	0.726	0.782	ضروري جداً	0.01	12	

رقم العبارة	العبارة	غير ضروري الآن		ضروري إلى حد ما		ضروري جداً		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	مستوى دلالة كاي تربيع	الترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك						
	الديموقراطية .												
١٠	مطالبة الاحزاب السياسية بدعم مشاركة المرأة السياسية.	20	21.053	32	33.684	43	45.263	2.242	0.782	0.747	ضروري إلى حد ما	0.01	13
١١	تبنى مناهج دراسية لدعم قيم المواطنة والمساواة وعدم التمييز.	23	24.211	13	13.684	59	62.105	2.379	0.853	0.793	ضروري جداً	0.01	10
١٢	وضع استراتيجيات إعلامية لتعديل الصورة السلبية للمرأة .	21	22.105	9	9.474	65	68.421	2.463	0.836	0.821	ضروري جداً	0.01	7
١٣	ضمان تكافؤ الفرص في التوظيف والترقي في المناصب السياسية.	25	26.316	9	9.474	61	64.211	2.379	0.877	0.793	ضروري جداً	0.01	10

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (٨) والذي يوضح اهم آليات الحماية السياسية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً على النحو التالي:

- جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم (٦) والتي تنص على " اكتشاف وتأهيل القيادات الطبيعية من النساء"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٩٥) وانحراف معياري (٠.٣٠٩)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- بينما جاءت في المرتبة الثانية العبارة رقم (٧) والتي تنص على " تعزيز فرص تولي المرأة المناصب القيادية في الأجهزة التنفيذية"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٢١) وانحراف معياري (٠.٣٨٥)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة رقم (٥) والتي تنص على "إبراز النماذج الناجحة من النساء في مجال المشاركة المجتمعية"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨) وانحراف معياري (٠.٤٥٢)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- واحتلت العبارة رقم (٤) المرتبة الرابعة والتي تنص على " نشر الآراء الدينية المستنيرة حول المشاركة السياسية للمرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٥٧٩) وانحراف معياري (٠.٧٢٣)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).

- وقد جاءت في المرتبة الخامسة العبارة رقم (٢) والتي تنص على " دعم المرأة للمشاركة في الانتخابات المحلية والقومية"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٥٤٧) وانحراف معياري (٠.٥٧٩)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وقد جاءت في المرتبة السادسة العبارة رقم (١) والتي تنص على " توفير ثقافة مجتمعية تقبل المشاركة السياسية للمرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٤٧٤) وانحراف معياري (٠.٦٣٣)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وجاءت في المرتبة السابعة العبارة رقم (١٢) والتي تنص على " وضع استراتيجيات إعلامية لتعديل الصورة السلبية للمرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٤٦٣) وانحراف معياري (٠.٨٣٦)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- اما العبارة رقم (٣) فقد احتلت المرتبة الثامنة والتي تنص على " مراجعة التشريعات والقوانين لدعم المشاركة السياسية للمرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٤٣٢) وانحراف معياري (٠.٦٦٣)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وجاءت في المرتبة التاسعة مكرر العبارة رقم (٨) والتي تنص على " زيادة تمثيل المرأة في مجلس النواب والمجالس المحلية"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٦٤٢) وانحراف معياري (٠.١٤٣)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).

رابعاً: آليات حماية المرأة من العنف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

جدول (٩) نتائج اجمالي عينة الدراسة عن حماية المرأة من العنف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م

م	العبارة	غير ضروري الآن		ضروري إلى حد ما		ضروري جداً		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	مستوى دلالة كاي تربيع	الترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك						
١	القضاء على ظاهرة التحرش ضد المرأة.	1	1.053	1	1.053	93	97.895	2.968	0.228	0.989	ضروري جداً	0.01	4
٢	دعم المرأة في الحصول على الميراث الشرعي لها.	1	1.053	2	2.105	92	96.842	2.958	0.249	0.986	ضروري جداً	0.01	7
٣	نشر الشرطة النسائية لحماية المرأة في المناطق العامة.	0	0	13	13.684	82	86.316	2.863	0.346	0.954	ضروري جداً	0.01	11
٤	دعم ثقافة احترام المرأة كشريك أساسي في المجتمع.	0	0	3	3.158	92	96.842	2.968	0.176	0.989	ضروري جداً	0.01	4
٥	تبنى مناهج دراسية تؤكد على احترام وحماية حقوق المرأة.	1	1.053	7	7.368	87	91.579	2.905	0.329	0.968	ضروري جداً	0.01	9

م	العبارة	غير ضروري الآن		ضروري الى حد ما		ضروري جداً		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	مستوى دلالة كاي تربيع	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%						
٦	التنفيذ الفوري لأحكام النفقة الخاصة بالمرأة والأطفال.	0	0	1	1.053	94	98.947	2.989	0.103	0.996	ضروري جداً	0.01	1
٧	الدعم الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة المعيلة.	0	0	1	1.053	94	98.947	2.989	0.103	0.996	ضروري جداً	0.01	1
٨	القضاء على كافة أشكال العنف الموجه ضد المرأة.	0	0	1	1.053	94	98.947	2.989	0.103	0.996	ضروري جداً	0.01	1
٩	ضمان التنقل والسفر الامن للمرأة في ضوء التشريعات والقوانين.	0	0	10	10.526	85	89.474	2.895	0.309	0.965	ضروري جداً	0.01	10
١٠	مواجهة الانتحاج الإعلامي الذي يشجع على العنف ضد المرأة.	0	0	8	8.421	87	91.579	2.916	0.279	0.972	ضروري جداً	0.01	8
١١	تطوير العمل في محاكم الأسرة لسرعة حصول المرأة على حقوقها.	0	0	3	3.158	92	96.842	2.968	0.176	0.989	ضروري جداً	0.01	4

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (٩) والذي يوضح اهم آليات حماية المرأة من العنف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً على النحو التالي:

- جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم (٦) والتي تنص على " التنفيذ الفوري لأحكام النفقة الخاصة بالمرأة والأطفال"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٨٩) وانحراف معياري (٠.١٠٣)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- بينما جاءت في المرتبة الأولى مكرر العبارة رقم (٧) والتي تنص على " الدعم الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة المعيلة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٨٩) وانحراف معياري (٠.١٠٣)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وجاءت في المرتبة الأولى مكرر العبارة رقم (٨) والتي تنص على "القضاء على كافة أشكال العنف الموجه ضد المرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٨٩) وانحراف معياري (٠.١٠٣)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).

- واحتلت العبارة رقم (١) المرتبة الرابعة والتي تنص على " القضاء على ظاهرة التحرش ضد المرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٦٨) وانحراف معياري (٠.٢٢٨)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وقد جاءت في المرتبة الرابعة مكرر العبارة رقم (٤) والتي تنص على " دعم ثقافة احترام المرأة كشريك أساسي في المجتمع"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٦٨) وانحراف معياري (٠.١٧٦)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وقد جاءت في المرتبة الرابعة مكرر العبارة رقم (١١) والتي تنص على " تطوير العمل في محاكم الأسرة لسرعة حصول المرأة على حقوقها"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٦٨) وانحراف معياري (٠.١٧٦)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وجاءت في المرتبة السابعة العبارة رقم (٢) والتي تنص على " دعم المرأة في الحصول على الميراث الشرعي لها"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٥٨) وانحراف معياري (٠.٢٤٩)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- اما العبارة رقم (١٠) فقد احتلت المرتبة الثامنة والتي تنص على " مواجهة الإنتاج الإعلامي الذي يشجع على العنف ضد المرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩١٦) وانحراف معياري (٠.٢٧٩)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وجاءت في المرتبة التاسعة مكرر العبارة رقم (٥) والتي تنص على " تبني مناهج دراسية تؤكد على احترام وحماية حقوق المرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٠٥) وانحراف معياري (٠.٣٢٩)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).

رابعاً: مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

جدول (١٠) نتائج اجمالي عينة الدراسة عن مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية

مصر ٢٠٣٠م

الترتيب	مستوى دلالة كاي تربيع	الاتجاه	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	ضروري جداً		ضروري الى حد ما		غير ضروري الآن		العبارة
						%	ك	%	ك	%	ك	
4	0.01	ضروري جداً	0.958	0.334	2.874	87.368	83	12.632	12	0	0	١ صنع سياسات رعاية اجتماعية داعمة لحقوق المرأة.
9	0.01	ضروري جداً	0.895	0.588	2.684	74.737	71	18.947	18	6.316	6	٢ فتح قنوات الحوار المجتمعي حول قضايا المرأة المعاصرة .

الترتيب	مستوى دلالة كاي تربيع	الاتجاه	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	ضروري جداً		ضروري إلى حد ما		غير ضروري الآن		العبارة
						%	ك	%	ك	%	ك	
5	0.01	ضروري جداً	0.947	0.367	2.842	84.211	80	15.789	15	0	0	السدع المادي والفني للمؤسسات الاجتماعية التي تعمل في مجال المرأة .
6	0.01	ضروري جداً	0.944	0.376	2.832	83.158	79	16.842	16	0	0	تبنى برامج تنموية تهدف تعزيز مكانة المرأة في سوق العمل .
1	0.01	ضروري جداً	0.996	0.103	2.989	98.947	94	1.053	1	0	0	وضع برامج اجتماعية تهدف الى حماية الفقيرة .
2	0.01	ضروري جداً	0.982	0.224	2.947	94.737	90	5.263	5	0	0	ضمان ادماج المرأة في جميع برامج الرعاية الاجتماعية .
8	0.01	ضروري جداً	0.940	0.412	2.821	83.158	79	15.789	15	1.053	1	اجراء البحوث والدراسات عن احتياجات ومشكلات المرأة .
3	0.01	ضروري جداً	0.979	0.245	2.937	93.684	89	6.316	6	0	0	تمكين المرأة من الوصول الى جميع الخدمات الاجتماعية .
6	0.01	ضروري جداً	0.944	0.376	2.832	83.158	79	16.842	16	0	0	زيادة الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني لدعم حقوق المرأة.

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (١٠) والذي يوضح اهم مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً على النحو التالي:

- جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم (٥) والتي تنص على " وضع برامج اجتماعية تهدف إلى حماية الفقيرة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٨٩) وانحراف معياري (٠.١٠٣)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- بينما جاءت في المرتبة الثانية العبارة رقم (٦) والتي تنص على " ضمان إدماج المرأة في جميع برامج الرعاية الاجتماعية"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٤٧) وانحراف معياري (٠.٢٢٤)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة رقم (٨) والتي تنص على "تمكين المرأة من الوصول إلى جميع الخدمات الاجتماعية"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٩٣٧) وانحراف معياري (٠.٢٤٥)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).

- واحتلت العبارة رقم (١) المرتبة الرابعة والتي تنص على " صنع سياسات رعاية اجتماعية داعمة لحقوق المرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٧٤) وانحراف معياري (٠.٣٣٤)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وقد جاءت في المرتبة الخامسة العبارة رقم (٣) والتي تنص على " الدعم المادي والفني للمؤسسات الاجتماعية التي تعمل في مجال المرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٤٢) وانحراف معياري (٠.٣٦٧)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وقد جاءت في المرتبة السادسة العبارة رقم (٤) والتي تنص على " تبني برامج تنمية تهدف تعزيز مكانة المرأة في سوق العمل"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٣٢) وانحراف معياري (٠.٣٧٦)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- وجاءت في المرتبة السادسة مكرر العبارة رقم (٩) والتي تنص على " زيادة الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني لدعم حقوق المرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٣٢) وانحراف معياري (٠.٣٧٦)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).
- اما العبارة رقم (٧) فقد احتلت المرتبة الثامنة والتي تنص على " إجراء البحوث والدراسات عن احتياجات ومشكلات المرأة"، حيث اتجهت عينة الدراسة إلى (ضروري جداً) بمتوسط (٢.٨٢١) وانحراف معياري (٠.٤١٢)، وكاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠٠١).

الفروق بين استجابات عينة الدراسة: لدراسة الباحث للفروق بين عينة الدراسة من الكليات

المختلفة قام الباحث باستخدام برنامج SPSS للتعرف إلى هذه الفروق، وقد قام الباحث بإدخال المتوسطات على البرنامج للتأكد من تحقيق استجابات عينة الدراسة لشروط تطبيق الإحصاء البارامتري كالتالي: **مستوى القياس:** وهو مستوى فئوي مناسب للإحصاء البارامتري، ثم **حجم العينة:** حجم العينة مناسب حيث أن عينة الدراسة ٩٥ فرد وهذا الحجم مناسب لتطبيق شروط الإحصاء البارامتري، والإعتدالية: وللتحقق من شرط الاعتدالية استخدم الباحث برنامج SPSS لحساب الالتواء والتفلطح كما يلي:

جدول (١١) الإحصاء الوصفي لاستجابات عينة الدراسة على المقياس ككل

المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة	المدى	معامل الالتواء	معامل التفلطح
١٩٢.٤٦	١٩٤	١٦.٣١٢	٢١٢	١٤٥	٦٧	٠.٩٦٦ -	٠.٨٧٩

من الجدول السابق يُلاحظ أن معامل الالتواء والتفطح يقع بين $+1$ ، -1 ، واقترب المتوسط من الوسيط، ومن ثم تقترب توزيع استجابات عينة الدراسة من التوزيع الاعتدالي ويمكن تطبيق الاختبارات البارامترية والرسم البياني التالي

دراسة الفروق بين استجابات عينة الدراسة وفقاً للسن: لدراسة الفروق بين المجموعات المختلفة استخدام الباحث برنامج SPSS في حساب تحليل التباين وتمثلت النتائج فيما يلي:

جدول (١٢) تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة وفقاً للسن

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
آليات الحماية الاقتصادية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م،	بين المجموعات	131.089	3	43.696	2.159	.098
	داخل المجموعات	1841.395	91	20.235		
	المجموع	1972.484	94			
آليات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م،	بين المجموعات	216.471	3	72.157	1.851	.143
	داخل المجموعات	3546.834	91	38.976		
	المجموع	3763.305	94			
آليات الحماية السياسية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م،	بين المجموعات	279.346	3	93.115	2.411	.072
	داخل المجموعات	3514.654	91	38.623		
	المجموع	3794.000	94			
آليات حماية المرأة من العنف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م،	بين المجموعات	10.070	3	3.357	2.137	.101
	داخل المجموعات	142.919	91	1.571		
	المجموع	152.989	94			
مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.	بين المجموعات	30.518	3	10.173	1.949	.127
	داخل المجموعات	474.914	91	5.219		
	المجموع	505.432	94			
الكل	بين المجموعات	1749.608	3	583.203	2.281	.085
	داخل المجموعات	23264.013	91	255.648		
	الكل	25013.621	94			

من الجدول السابق يُلاحظ أن مستوى الدلالة دائماً أكبر من (٠.٠٥) لجميع المحاور ومن ثم لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة وفقاً للعمر على جميع آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

(١) دراسة الفروق بين استجابات عينة الدراسة وفقاً للمؤهل الدراسي: لدراسة الفروق بين المجموعات المختلفة استخدام الباحث برنامج SPSS في حساب تحليل التباين وتمثلت النتائج فيما يلي: جدول (١٣) تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة وفقاً للمؤهل الدراسي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
آليات الحماية الاقتصادية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م	بين المجموعات	30.239	3	10.080	.472	.702
	داخل المجموعات	1942.245	91	21.343		
	المجموع	1972.484	94			
آليات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م	بين المجموعات	156.980	3	52.327	1.320	.273
	داخل المجموعات	3606.326	91	39.630		
	المجموع	3763.305	94			
آليات الحماية السياسية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م	بين المجموعات	147.324	3	49.108	1.225	.305
	داخل المجموعات	3646.676	91	40.073		
	المجموع	3794.000	94			
آليات حماية المرأة من العنف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م	بين المجموعات	10.449	3	3.483	2.224	.091
	داخل المجموعات	142.540	91	1.566		
	المجموع	152.989	94			
مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م	بين المجموعات	35.577	3	11.859	2.297	.083
	داخل المجموعات	469.854	91	5.163		
	المجموع	505.432	94			
الكل	بين المجموعات	885.833	3	295.278	1.114	.348
	داخل المجموعات	24127.788	91	265.141		
	الكل	25013.621	94			

من الجدول السابق يُلاحظ أن مستوى الدلالة دائماً أكبر من (٠.٠٥) لجميع المحاور ومن ثم لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة وفقاً للمؤهل الدراسي على جميع آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

أ) دراسة الفروق بين استجابات عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة:

لدراسة الفروق بين المجموعات المختلفة استخدام الباحث برنامج SPSS في حساب تحليل التباين وتمثلت النتائج فيما يلي:

جدول (١٤) تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
آليات الحماية الاقتصادية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠،	بين المجموعات	51.881	3	17.294	.819	.486
	داخل المجموعات	1920.603	91	21.106		
	المجموع	1972.484	94			
آليات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠،	بين المجموعات	34.941	3	11.647	.284	.837
	داخل المجموعات	3728.364	91	40.971		
	المجموع	3763.305	94			
آليات الحماية السياسية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠،	بين المجموعات	124.179	3	41.393	1.026	.385
	داخل المجموعات	3669.821	91	40.328		
	المجموع	3794.000	94			
آليات حماية المرأة من العنف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠،	بين المجموعات	5.035	3	1.678	1.032	.382
	داخل المجموعات	147.955	91	1.626		
	المجموع	152.989	94			
مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.	بين المجموعات	8.470	3	2.823	.517	.672
	داخل المجموعات	496.962	91	5.461		
	المجموع	505.432	94			
الكل	بين المجموعات	743.652	3	247.884	.929	.430
	داخل المجموعات	24269.969	91	266.703		

٠.٠٥			94	25013.621	الكل
------	--	--	----	-----------	------

من الجدول السابق يُلاحظ أن مستوى الدلالة دائماً أكبر من (٠.٠٥) لجميع المحاور ومن ثم لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة وفقاً لسنوات الخبرة على جميع آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

عاشراً: النتائج العامة للدراسة: من التحليل الإحصائي للبيانات والمعلومات التي حصل عليها الباحث يمكن عرض النتائج العامة للدراسة المرتبطة باليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠م (من وجهة نظر عينة الدراسة) كما يلي:

اليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠م	
<p>١- تفعيل التشريعات والقوانين التي تضمن حماية المرأة العاملة.</p> <p>٢- ضمان التزام القطاع الخاص بالأجر العادل للمرأة.</p> <p>٣- حماية عاملات المنازل بما يضمن حقوقهم.</p> <p>٤- فتح مجالات عمل جديدة تتناسب قدرات المرأة.</p> <p>٥- توفير خدمات رعاية الأطفال (الرضاعة - الحضانه) للمرأة العاملة.</p> <p>٦- ضمان تكافؤ الفرص في التوظيف والترقي.</p> <p>٧- ضمان بيئة عمل آمنة للمرأة خاصة في القطاع الخاص.</p> <p>٨- بناء قدرات ومهارات المرأة في المناطق العشوائية.</p>	<p>آليات الحماية الاقتصادية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.</p>
<p>١- الحد من زواج الأطفال وخاصة في الريف.</p> <p>٢- " زيادة برامج الرعاية الصحية والاجتماعية للمرأة في السجون.</p> <p>٣- برامج توعوية للأمهات بالاكشاف المبكر للإعاقة.</p> <p>٤- الحد من ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال.</p> <p>٥- تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية للمرأة المسنة.</p> <p>٦- تشجيع إجراء الفحوص الطبية للمقبلين على الزواج.</p> <p>٧- مساندة المتفوقات والموهوبات علمياً ورياضياً.</p> <p>٨- زيادة دعم خدمات الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة.</p> <p>٩- توفير برامج تنمية لدعم المرأة المعاقة.</p>	<p>آليات الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.</p>

<p>١٠- تبني برامج تنموية للحد من مشكلات الغارمات</p>	<p>آليات الحماية السياسية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.</p>
<p>١- اكتشاف وتأهيل القيادات الطبيعية من النساء. ٢- تعزيز فرص تولي المرأة المناصب القيادية في الأجهزة التنفيذية. ٣- إبراز النماذج الناجحة من النساء في مجال المشاركة المجتمعية. ٤- نشر الآراء الدينية المستنيرة حول المشاركة السياسية للمرأة. ٥- دعم المرأة للمشاركة في الانتخابات المحلية والقومية. ٦- توفير ثقافة مجتمعية تقبل المشاركة السياسية للمرأة. ٧- وضع استراتيجية إعلامية لتعديل الصورة السلبية للمرأة. ٨- مراجعة التشريعات والقوانين لدعم المشاركة السياسية للمرأة.</p>	<p>آليات حماية المرأة من العنف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.</p>
<p>١- التنفيذ الفوري لأحكام النفقة الخاصة بالمرأة والأطفال. ٢- الدعم الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة المعيلة. ٣- القضاء على كافة أشكال العنف الوجه ضد المرأة. ٤- القضاء على ظاهرة التحرش ضد المرأة. ٥- دعم ثقافة احترام المرأة كشريك أساسي في المجتمع. ٦- تطوير العمل في محاكم الأسرة لسرعة حصر المرأة على حقوقها. ٧- دعم المرأة في الحصول على الميراث الشرعي لها.</p>	<p>مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.</p>
<p>١- وضع برامج اجتماعية تهدف إلى حماية الفقيرة. ٢- ضمان إدماج المرأة في جميع برامج الرعاية الاجتماعية. ٣- تمكين المرأة من الوصول إلى جميع الخدمات الاجتماعية. ٤- صنع سياسات رعاية اجتماعية داعمة لحقوق المرأة. ٥- الدعم المادي والفني للمؤسسات الاجتماعية التي تعمل في مجال المرأة. ٦- تبني برامج تنموية تهدف تعزيز مكانة المرأة في سوق العمل. ٧- زيادة الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني لدعم حقوق المرأة.</p>	

مراجع البحث

(١) محمود على عطية متولى : تنمية قدرات اعضاء الجمعيات الاهلية في تعزيز الحماية الاجتماعية لسكان العشوائيات للحد من استغلالهم سياسيا (برنامج تدريبي من منظور طريقة تنظيم المجتمع) ، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلون ، العدد ٣٨ ابريل ، ٢٠١٥ م ، ص ص ١٩-٢٠ .

(٢) عبد الونيس محمد الرشيدى : سياسات الحماية الاجتماعية والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب ، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين ، مصر ، العدد ٥٤ ، يونيو ٢٠١٥م ، ص ٤٤٧ .

(٣) عبد الرحمن على عبد الرحمن : اسهامات برنامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الاولى بالرعاية ، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين ، مصر ، العدد ٥٨ ، الجزء ٣ ، ٢٠١٧م ، ص ١٠٨ .

4) Carmelo MESA-LAGO : Social protection in Chile Reforms to improve equity International Labour Review, Vol. 147 (2008), No. 4

(٥) اسامة على السيد احمد : الحماية الاجتماعية فى مصر (نحو حماية اجتماعية متكاملة) ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مصر ، العدد الاول يناير ٢٠١١م .

(٦) هدى سالم على : نحو شبكة حماية اجتماعية فعالة في العراق بالتطبيق على محافظة نينوى ، بحث منشور في مجلة تنمية الراقدين ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد ١٠٩ ، مجلد ٣٤ ، ٢٠١٢م .

(٧) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) : عمل المرأة في المنطقة العربية (وقائع وافاق) ، مطبوعات الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٢م .

(٨) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) : تجارب البلدان العربية في ادماج النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية ، مطبوعات الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٣م .

(٩) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) : مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي (تحديات ومقترحات ، مطبوعات الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٣م .

(١٠) رشاد احمد عبد اللطيف : مقومات الحماية الاجتماعية بالوطن العربي ، بحث منشور في مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٤م .

(١١) منى الحديدي : سياسات الحماية الاجتماعية لرعاية وتمكين الاسرة في مصر ، بحث منشور في المؤتمر السنوي السابع عشر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، الفترة من ١٦ حتى ١٨ فبراير ٢٠١٥م .

12) Syeda Mahnaz Hassan: Making an impact(Analysis of Social Protection Programs in Pakistan) JRSP, Vol. 52, No. 1, January-June, 2015

(١٣) كواكب صالح حميد البرمانى : الخدمة الاجتماعية وشبكات الحماية والامان الاجتماعي (افاق مستقبلية ، بحث منشور في مجلة الاطروحة للعلوم الانسانية ، العدد الثاني ، ٢٠١٦م

(14) هناء محمد السيد عبد المجيد : اليات تمكين المنظمات غير الحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة بالمناطق العشوائية ، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين ، مصر ، العدد ٥٥ ، يناير ، ٢٠١٦م

- (^{١٥}) نرمين ابراهيم حلمي : رؤية مستقبلية لأليات الجمعيات الاهلية في تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة (دراسة مطبقة على الجمعيات الاهلية بمدينة الرياض ، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، مصر ، العدد ٥٦ ، الجزء ٣ ، يونيو ٢٠١٦ م
- (^{١٦}) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) : التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية ، مطبوعات الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٧ م.
- (^{١٧}) عبد الهادي يورى : سياسات الحماية الاجتماعية " (دراسة حول سياسات الضمان الاجتماعي في الجزائر) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الطاهر مولاي - سعيده ، الجزائر ، ٢٠١٦ م ، ص ص ٩ - ١٠ .
- (^{١٨}) خالد عبد الفتاح عبد الله : الحماية الاجتماعية للأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة ، بحث منشور في مجلة الطفولة والتنمية ، مصر ، المجلد ٧ ، العدد ٢٨ ، ٢٠١٧ م ، ص ص ٢٠ - ٣٢ .
- (^{١٩}) خضر عبد العظيم ابو قورة : نحو اصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر ، بحث منشور في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، مصر ، المجلد ١٩ ، العدد ، يونيو ٢٠١١ م ، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٦ .
- (^{٢٠}) المجلس القومي للمرأة : الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ م (الرؤية والمحاور) ، المجلس القومي للمرأة ، الطبعة الاولى ، مارس ٢٠١٧ م ، ص ص ١٩ - ٢٠ .

(